إشكالية التنمية السياسية وممارسة التعددية الحزبية في المغرب

د. بومدين طاشمة[1]

ملخص:

تعد الظاهرة الحزبية في المغرب حديثة العهد مقارنة بمثيلتها في أوربا، وذلك لأنها ارتبطت في البداية بالنضال من أجل الاستقلال، في مواجهة الاستعمار الفرنسي والإسباني. ورغم أنها انتقلت بعد الاستقلال لترتبط بالسياق السياسي الحديث عبر محاولة الانضمام إلى صف المطالبة بالديمقراطية، رغم هذا التحول فقد ظلت مرتبطة بجذورها الأولى، وهذا ما انعكس على العلاقة بين الأحزاب والمؤسسة الملكية.

وتهدف هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية: هل يمكن أن ترقى التعددية التي أقرها المغرب إلى مستوى التعددية السياسية القائمة على أساس تعدد المشاريع وتعدد المرجعيات الإيديولوجية، في إطار سياق سياسي مفتوح، يسمح بالتنافس الانتخابي للوصول إلى الحكم وممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية، التي تمنحها الإرادة الشعبية؟

ABSTRACT:

Partisan phenomenon in Morocco is recent compared to their counterparts in Europe, because they have been associated in the beginning of the struggle for independence, in the face of French and Spanish colonialism. Although she moved after independence linked to the modern political context across the row to try to join the pro-democracy, despite this shift associated with the first roots remained, and this is reflected on the relationship between the parties and the institution of ownership.

This study aims to answer the next question: Is it possible to live pluralism adopted by Morocco to the level of political pluralism based on multiple projects and multiple references ideology, in the framework of an open political context, allowing the election to compete for access to power and the exercise of legislative, executive, granted by the will of the people power ?

مقدمة:

عرف المغرب التعددية الحزبية في وقت مبكر من تاريخه السياسي الحديث، فقد جاء النص بشكل صريح في دستور 1962 في الفصل الثالث، أن نظام الحزب الوحيد ممنوع بالمغرب، وقد استمر منع نظام الحزب الواحد في جميع التعديلات الدستورية اللاحقة 1970، 1972، 1992، 1996، بصيغة لغوية مختلفة لكن بنفس المعنى نظام الحزب الواحد

1 أستاذ محاضر «أ» بـ كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان.

Scanné avec CamScanner

نظام غير مشروع.

وهذا يحسب للنظام السياسي المغربي في ميزان الديمقراطية، وذلك لأن المرحلة التي أقر فيها المغرب نظام التعددية الحزبية، كانت مرحلة تهيمن عليها الإيديولوجية الاشتراكية القائمة على أساس نظام الحزب الواحد، وخصوصا في دول العالم الثالث قريبة العهد بالاستقلال.

ففي المنطقة العربية عامة والمغاربية خاصة كان نظام الحزب الواحد هو المهيمن، في مصر والعراق وسوريا شرقا، وفي ليبيا وتونس والجزائر غربا، وكان المغرب آنذاك يشكل الاستثناء في المنطقة، باعتباره اختار الانحياز إلى النموذج الليبرالي الحديث.

ومن هنا فإن الإشكالية التي تطرحها الدراسة: هل يمكن أن ترقى التعددية التي أقرها المغرب إلى مستوى التعددية السياسية القائمة على أساس تعدد المشاريع وتعدد المرجعيات الإيديولوجية، في إطار سياق سياسي مفتوح، يسمح بالتنافس الانتخابي للوصول إلى الحكم وممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية، التي تمنحها الإرادة الشعبية؟

أولا: الظاهرة الحزبية في النظرية السياسية الحديثة:

في النظرية السياسية الحديثة تعتبر الأحزاب السياسية من أهم ملامح الديمقراطية، وذلك باعتبارها ممثلة للإرادة الشعبية، التي تحضر عبر الانتخابات، انتخابات داخلية من خلال انتخاب الأجهزة المسيرة للحزب وطنيا وجهويا وإقليميا، وكذلك عبر المشاركة في المؤتمرات واختيار مرشحي الحزب، وانتخابات خارجية عبر تقديم برامج والقيام بحملات انتخابية خارجية عبر تقديم برامج والقيام بحملات انتخابية لإقناع الناخبين، وذلك للوصول إلى الحكم، وأخيرا لتطبيق برنامجها.

والأحزاب السياسية بهذا المعنى، تمثل التيارات الفكرية والسياسية الموجودة في المجتمع، والتي تتنافس على فرض برامجها، عبر إقناع الناخبين الذين يمثلون فئات عريضة من الشعب، وهي بذلك تقوم بوظيفة في غاية من الأهمية، وهي وظيفة ترشيد الاختلاف بين التيارات الفكرية والسياسية والدينية داخل المجتمع، لأن التنافس الانتخابي هو المحدد الوحيد لفرض البرنامج الانتخابي، وليس المحدد هو الصراع والتناحر القبلي والإثني والمذهبي.

لذلك نجد الأحزاب السياسية قد حضرت كركن أساسي ضمن النظرية السياسية

Scanné avec CamScanner

الحديثة، فلا يمكن تصور دولة ديمقراطية من دون أحزاب ومن دون تنافس انتخابي ومن دون تداول سلمي على السلطة، وحتى في الأنظمة الملكية، أصبحت الأحزاب السياسية تقوم بدور أساسي في بلورة المفهوم الحديث للسياسة، والذي يربط ممارسة السلطة بالإرادة الشعبية.

وقد ارتبط المفهوم الحديث للأحزاب السياسية تاريخيا بالمرجعية الليبرالية الحداثية التي نجحت في إحداث قطيعة مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها إلهية مطلقة، وفي المقابل أسست مفهوم حديث يعتبر السلطة شأنا بشريا خالصا، يمارسها الشعب عبر ممثليه الذين ينتخبهم من بين مرشحيه، تقدمهم الأحزاب السياسية كممثلين لبرامجها الانتخابية.

وقد حضرت الأحزاب السياسية في الفقه المعاصر، باعتبارها تنظيمات دائمة على المستويين القومي والمحلي، تسعى للحصول على مساندة شعبية بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها، من أجل تنفيذ سياسة محددة[1].

ومن خلال هذا التعريف، يمكن التركيز على ثلاثة مقومات أساسية للحزب السياسي:

-1 ممارسة السلطة: تعتبر الرغبة في الوصول إلى الحكم وممارسة السلطة أهم مقومات الحزب السياسي، وهذا ما يميزه عن جماعات الضغط Groupes de pression، فإذا كانت وظائف هذه الأخيرة تتوقف عند التأثير على ممارسي السلطة والضغط عليهم لتحقيق مصالح فئوية خاصة بها، فإن الحزب السياسي يسعى للوصول إلى السلطة لتطبيق برنامجه الإنتخابي، الذي مكنه من الأغلبية البرلمانية، هذه الأغلبية تفقد مشروعيتها إذا لم تتحول إلى حكومة مستقلة، تمتلك سلطة تشريعية وتنفيذية تمكنها من تطبيق برنامجها الانتخابي، مع الخضوع إلى الرقابة الشعبية. فالحزب السياسي بهذا المعنى يفقد مسوغ وجوده كما يفقد قيمته السياسية، إذا لم تتوفر له الشروط الملائمة لممارسة السلطة ـ تشريعيا وتنفيذيا ـ باعتباره ممثلا للإرادة الشعبية التي قادته في الانتخابات إلى ممارسة الحكم.

-2 الحصول على المساندة الشعبية: يستند الحزب السياسي أساسا على تمثيل الإرادة الشعبية، إذ يعمل على بلورة الإرادة الشعبية عبر الانتخابات، على شك قرارات سياسية بعد وصوله إلى الحكم. وهو بذلك يمارس سلطة شرعية باعتباره حاصلا على المساندة لشعبية، التي تجسدها صناديق الاقتراع. وبهذا المعنى فإن أي سلطة سياسية تفقد

Scanné avec CamScanner

شرعيتها إذا لم تحصل على المساندة الشعبية، وتصبح بذلك مغتصبة للحكم، ويجب على الشعب إخضاعها للإرادة الشعبية.

-3 تنفيذ سياسة محددة: ترتبط هذه السياسة بالضرورة بالبرنامج الانتخابي الذي يقدمه الحزب لناخبيه، ويلتزم بتطبيقه إذا نجح في الانتخابات ووصل إلى الحكم، وحتى يستطيع الحزب تطبيق برنامجه الانتخابي بعد حصوله على الأغلبية البرلمانية، لا بد أن تتوفر له الشروط السياسية الضرورية المرتبطة بممارسة مجموع السلطات (التشريعية، التنفيذية) التي تخولها له الشرعية الشعبية التي يمتلكها عبر الانتخابات[2].

هذه المقومات هي أساس النظرية السياسية الحديثة للحزب السياسي، كما ظهر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وتطور خلال القرن العشرين، ويعد الآن من أهم ركائز الديمقراطية. ففي الأنظمة الجمهورية لا يمكن مثلا تصور النظام السياسي الفرنسي خارج إطار الحزبين (الاتحاد من أجل حركة شعبية اليميني، والحزب الاشتراكي اليساري)، وحتى في الأنظمة الملكية، لا يمكن تصور النظام السياسي البريطاني مثلا خارج إطار الحزبين (العمال والمحافظون)، كما لا يمكن تصور النظام السياسي الإسباني خارج إطار الحزبين (الاشتراكي والشعبي).

وسواء في الأنظمة السياسية الجمهورية أو الملكية، فإن الأحزاب السياسية باعتبارها مؤسسات ديمقراطية، تمارس السلطة وتطبق برامجها السياسية وتحصل على الدعم الشعبي انتخابيا، وباعتبارها الممثل الوحيد للإرادة الشغبية، فهي تمتلك جميع السلطات تشريعيا وتنفيذيا، بل وتحضر كسلطة مستقلة بذاتها، إذ أن هناك آراء في الدول الغربية الليبرالية تقترح أن تصبح هيئة الناخبين سلطة إلى جانب سلطات الدول الثلاث المعروفة، ويسمي «موريس هوريو» هيئة الناخبين ب «سلطة الاقتراع».

ثانيا: وظائف الأحزاب السياسية وأزمات التنمية السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية أداة لإدارة عملية التنمية السياسية مع أدوات أخرى مثل البيروقراطية أو الجيش أو القيادة، بل أحيانا ما ينظر إلى الأحزاب السياسية باعتبارها من أهم أدوات التنمية السياسية على الإطلاق في المجال السياسي. فالحزب على حد تعبير الأستاذ « جوزيف لابالومبارا» « Joseph Lapalombara » رمز للتحديث السياسي، مثلما تمثل السدود والمصانع رموزا للتحديث الاقتصادي[3].

ولقد أسهب الأستاذ «دافيد أبدر» « David Apter » في وصف الدور التنموي الذي

Scanné avec CamScanner

تقوم به الأحزاب، فهي أكثر من أي أداة أخرى تكون ذات تأثير مباشر على المجتمعات لكونها تستخدم في أنشطتها كافة الوسائط التحديثية المتاحة، مثل المدارس ومنشآت الأعمال، والمشروعات التجارية،...فالأحزاب على حد تعبير الأستاذ» دافيد أبدر» تلعب دور المنظم لتكوين الأفكار الجديدة، وإنشاء شبكة اتصالية لهذه الأفكار ولربط الجماهير مع القيادات بطريقة تمكن من تحقيق القوة السياسية، وتعبئتها وتوجيهها[4].

وعليه، فإن مواجهة أدبيات التنمية السياسية للظاهرة الحزبية تمت من خلال الأعمال التي تربط بين أزمات التنمية من ناحية، و الأحزاب في الدول المتخلفة من ناحية أخرى حول محورين أساسيين هما:

أولهما: أثر أزمات التنمية في نشأة وتطوير وتشكيل الأحزاب.

ثانيهما: هو دور الأحزاب السياسية في حل أزمات التنمية السياسية.

فمن الناحية الأولى، قدّمت أدبيات التنمية إسهامات تتجاوز الأفكار التي تربط ظهور الأحزاب بالظاهرة البرلمانية أو بالنظرة التقليدية في نشأتها، وربطت أدبيات التنمية السياسية بين مفهوم الأزمات و ظهور وتكون الأحزاب.

ومن ناحية ثانية، فإنّ الإسهامات الأكثر إنتشارا لأدبيات التنمية السياسية إنّما تدور حول دور الأحزاب كإدارات ووسائل للتنمية، تساهم في حلّ أزمات إدارة التنمية وهذا ما يعرف الآن بإدارة الأزمات[5].

وفي هذا الإطار العام حول الدور التنموي للأحزاب السياسية، سوف نخصّص ثلاثة مطالب للحديث عن أدوار محدّدة للأحزاب في مجالات التنمية السياسية، والتي اتفق عليها الكثير من الباحثين. ويمكن أن نحدّدها في أهم المسائل الخاصة بالتنمية السياسية التي يمكن أن ترتبط بدور الأحزاب السياسية، والتي سنحاول مناقشتها فيما يلي:

-1 الأحزاب وأزمة الشرعية السياسية:

يُعرّف العلامة عبد الرحمان إبن خلدون الشرعية[6] بقوله: «إعلم أنّ البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنّه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شيء من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره، وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيدا للعهد، فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري...»[7].

Scanné avec CamScanner

ويذهب الأستاذ «ماكس فيبر» « Max Weber »إلى أنّ النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحدّ الذي يشعر معه مواطنوه أنّ ذلك النظام صالح ويستحقّ التأييد والطاعة[8]، وتحقيق الشرعية كما يرى الأستاذ «روبرت ماك إيفر» « Robert MacIver » حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها و إدراك الجماهير لها متطابقين وفي إتّساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحتفظ للمجتمع تماسكه.

من هذا فقد اقترح الأستاذ « ماكس فيبر» أن الشرعية يمكن أن تستمد من واحد أو أكثر من مصدر: يعني المعتقدات و العادات والأعراف المتوارثة التي تحدّد الأحقية بالسلطة، والمصدر الثاني: الزعامة الملهمة: وهي الولاء والطاعة من المحكومين للزعيم، وهي التي تجعله مصدر جذب واحترام. أما المصدر الثالث للشرعية وهو: العقلانية القانونية: والذي على قواعد تحدّد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه، وطريقة انتقال السلطة وتداولها وممارستها، ويوازي ذلك كله قواعد مقنعة تحدّد واجبات وحقوق المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية.

أمّا أزمة الشرعية فإنّها تعرف بأنّها انهيار في البناء الدستوري وفي أداء الحكم ينجم عن الاختلاف حول طبيعة السلطة في النظام السياسي[9]. ومن ذلك فإنّ أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغير في هيكل الحكومة، وتغيير في المصدر الذي تستمدّ منه تلك الحكومة سلطتها النهائية، أو تغيير في المثل التي تعبر الحكومة عنها.

وتأسيسا على ذلك، فما هو دور الأحزاب السياسية في حلّ مسألة الشرعية ؟

إنّ الأحزاب السياسية تعدّ في الاحتكام إلى القاعدة الشعبية تبريرا شرعيا لها، فهي دائما أداة هامة في توطيد أركان السلطة القومية الشرعية. وهو ما يفسّر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لتنظيم حزب سياسي وذلك بغية لفكّ خيوط أزمة الشرعية.

وَيصوغ الأستاذ «دافيد أبتر» « David Apter»دور الأحزاب السياسية من خلال ثلاثة جوانب، وهي:

- نشاط الأحزاب في تقديم شبكة واسعة من العلاقات المتداخلة التي تجمع بين القطاعات الاجتماعية المختلفة.

- نشاط الأحزاب في تعظيم شرعية النظام السياسي من خلال حشد التأييد الجماهيري.

- وأخيرا ما تقوم به الأحزاب من الإلحاح من أجل تقديم أهداف معيّنة للحكم

Scanné avec CamScanner

تصوغها في إطار إيديولوجي محدّد[10].

2- الأحزاب وأزمة المشاركة السياسية:

إنّ أزمة المشاركة السياسية تنتج عن عدم تمكّن الأعداد المتزايدة من المواطنين من الإسهام في الحياة العامة، مثل المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، أو اختيار المسؤولين الحكوميين، وتبرز خطورتها عندما لا تتوافر مؤسسات سياسية يمكن أن تستوعب القوى الراغبة في تلك المشاركة.

ونظرا لخطورة أزمة المشاركة السياسية على عملية التنمية السياسية، يمكن تحديد أبعادها على النحو التالي:

- الاختلال في شرائح المجتمع السياسي: حيث يظهر تقلص واضح في شرائح المشاركين والمهتمين، وتضخم ملحوظ في شرائح غير المهتمين.

- مشاركة شكلية موسمية، غير فعالة: بحيث تظهر ظاهرة المرشح الواحد، والانتخابات غير النظيفة، واختفاء المعارضة الفعالة والجذرية[11].

- مشاركة إجبارية متحكم فيها تأخذ شكل التعبئة بغرض خلق المساندة الشكلية للنظم الحاكمة دون أن تعبر عن مشاركة نابعة من اهتمام المواطن بما يجري حوله في المجتمع السياسـي، وقدرته على التأثير فيما يتخذ من قرارات[12].

ويرجع أيضا الأستاذ «جلال معوض» إخفاق النظم السياسية خاصة في الأنظمة العربية في توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتحقيق الديموقراطية إلى شبكة معقدة من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، يمكن إبراز هذه العوامل على النحو التالي:

1- التفاوت الاجتماعي ـ الاقتصادي الحاد وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي.

2- انخفاض درجة الوعي السياسي نتيجة لانتشار الأمية ونقص الخبرة.

3- ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.

4- غياب أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى.

5- طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.

6- ضعف أو غياب التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح[13].

Scanné avec CamScanner

ويظهر أثر الأحزاب السياسية واضحا في التخفيف من أزمة العزوف عن المشاركة السياسية من خلال تعميق شعور المواطن بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، ومن خلال تعبئة الجماهير وتوعيتهم بحقوقهم السياسية من انتخاب و مناقشة الأحداث العامة، والاهتمام بالتطوّرات التي تجري على الساحة السياسية.

كما أننا لا نتجاهل دور الأحزاب السياسية ـ دون أن ننسى دور الجمعيات المختلفة ـ في القضاء أو التقليل من مظاهر الاغتراب والعزوف السياسي الذي يعرفه الأستاذ «أولسن» «Olson» بأنه «الفصل أو الغربة بين ذات المرء وَبعض الجوانب البارزة في البيئة الاجتماعية»[14]. وذلك من خلال التقليص من حالة التناقض القائم بين ذات الفرد وبين مؤسسات النظام السياسي، وَخلق شعور الثقة في المواطن بأنه قادر على التأثير في القرارات الحكومية.

3- الأحزاب وأزمة التنشئة السياسية:

تعتبر التنشئة السياسية Political Socialzation ،من أهمّ الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وتبرز وظائفها بوضوح أكثر في المجتمعات النامية منه في المجتمعات المتقدّمة. ويرجع ذلك إلى أنّ المراحل الأولى من النمو تركز الأحزاب السياسية على تدعيم أعضائها بالمعرفة السياسية، وبالرؤية الواضحة حتّى يمكنهم المشاركة الفعالة في مراقبة الحكومة، على حين في المجتمعات المتقدّمة هناك هيئات أخرى يمكن أن تؤدي هذا الدور. كما أن للأحزاب السياسية دور في دعم تجانس الثقافة السياسية السائدة والقائمة على قبول التعدد والتنوع في الآراء والمصالح بين مختلف الجماعات مع الحفاظ على تطوير الوحدة والتكامل بينها في إطار هذا التنوع، مما يضمن تمتع النظام السياسي بقدر كبير من الفاعلية والشرعية.

ومهما يكن، فإنّ الأحزاب السياسية من خلال التنشئة السياسية تقوم كأداة لإحداث التغيير في الاتجاهات والسلوكيات داخل المجتمع. ويبرز دورها جليّا في تنظيم الخدمات الاجتماعية لأعضائها وتقديم لهم فرص العمل، وتوزيع برامجها. كما توضح للأعضاء التاريخ القومي، ومناقشة برامج التنمية الإقتصادية التي تصنعها الحكومة.

4- الأحزاب و أزمة التكامل القومي:

يقصد بالتكامل القمي تحديد الهوية وتدعيم الولاء القومي بما يتطلبه ذلك من ضرورة الانتقال من نطاق الولاءات الضيقة المرتبطة بالجماعات المختلفة دينيا ولغويا

Scanné avec CamScanner

وعرقيا وقبليا إلى نطاق الولاء القومي للمجتمع السياسي الكلي. ومن متابعة خبرات النظم السياسية الحديثة، يتضح وجود استراتيجيتين للتعامل مع أزمة التكامل القومي وتؤدي الأحزاب دورا أساسيا في إطار كل منهما:

1- **استراتيجية الإدماج أو ما يسمى «بوتقة الصهر» Melting Pot:** وتعني تجاهل وعدم اعتراف النظام السياسي بوجود انقسامات داخلية دينية أو عرقية أو قبلية أو لغوية في المجتمع. ولهذا لا يسمح النظام بتعدد الأحزاب منعا لظهور أحزاب قبلية أو عرقية أو على أساس اللغة والإقليم تهدد وحدة الدولة وتعرقل عملية بناء الأمة. مفضلا على ذلك تبني نظام الحزب الجماهيري الواحد كبوتقة صهر لكافة الجماعات وكأداة لبث وتعميق قيم الولاء والانتماء القومي في نفوس جميع المواطنين.

رغم ذلك، أثبتت خبرة نظام الحزب الواحد في دول الجنوب بوجه خاص فشل هذا النظام في أن يصبح أداة للتكامل القومي. ويعود ذلك إلى عوامل عديدة من بينها:

أ- تحول الحزب إلى أداة في يد السلطة الحاكمة، وسيطرة المعايير البيروقراطية عليه، مما أفقده فاعليته كقناة اتصال بين الحاكم والمحكوم وكأداة لربط الجماهير بالنظام السياسي.

ب- تحول الحزب الحاكم في كثير من الحالات، خصوصا في الدول الإفريقية إلى مجرد أداة لتدعيم مصالح وأوضاع القبلة المسيطرة التي تنتمي إليها في العادة السلطة الحاكمة أو على الأقل ترتبط بها بروابط مصلحية.

2- **استراتيجية الوحدة في إطار التنوع:** تأخذ بها النظم السياسية الديمقراطية القائمة على التعددية والمنافسة الحزبية. وتقوم هذه الاستراتيجية على أساس الاقرار بوجود تنوع وتعدد اجتماعي وثقافي، وتوفير ما يلزم من آليات سياسية كالأحزاب السياسية وجماعات المصالح لضمان مشاركة الجماعات المختلفة في المجتمع في العملية السياسية وللتعبير عن مصالحها في إطار قيم التسامح والتعايش بين الجميع في مجتمع واحد ذي نظام ديمقراطي تعددي. وفي مثل هذه النظم تهتم الأحزاب السياسية كتلك الممثلة في الهيئة التشريعية، بإثارة الرموز القومية التي من شأنها تنمية مشاعر الانتماء القومي، وبوضع سياسات توفق بين المصالح المحلية والمصالح القومية من ناحية وبين مصالح الجماعات المختلفة من ناحية أخرى.

Scanné avec CamScanner

ثالثا: الجذور التاريخية للظاهرة الحزبية في المغرب:

تعد الظاهرة الحزبية في المغرب حديثة العهد مقارنة بمثيلتها في أوربا، وذلك لأنها ارتبطت في البداية بالنضال من أجل الاستقلال، في مواجهة الاستعمار الفرنسي والإسباني. ورغم أنها انتقلت بعد الاستقلال لترتبط بالسياق السياسي الحديث عبر محاولة الانضمام إلى صف المطالبة بالديمقراطية، رغم هذا التحول فقد ظلت مرتبطة بجذورها الأولى، وهذا ما انعكس على العلاقة بين الأحزاب والمؤسسة الملكية.

ومن منظور تاريخي يمكن تصنيف التجربة الحزبية في المغرب ضمن مسارين أساسيين:

المسار الأول: ارتبطت الممارسة الحزبية بمواجهة الاستعمار الفرنسي والإسباني، فارتبط التشكل الجنيني للأحزاب تنظيميا بالحركة الوطنية التي دخلت في مواجهة مع الاستعمار، وقد تشكلت تلك المواجهة ضمن سياقين أساسيين:

- **السياق الإصلاحي:** حيث ارتبط بتنظيم سياسي جنيني هو «كتلة العمل الوطني» أول حزب سياسي مغربي، أنشئ عام 1934 كرد فعل وطني لمواجهة سياسة الحماية ومواجهة مناوراتها الكامنة في الظهير البربري، وفي صدور قانون حق إلحاق المغرب بوزارة المستعمرات، كما كان تأسيس كتلة العمل الوطني إيذانا بوعي جزء من النخبة الحضرية بضرورة العمل السياسي عوض العسكري، خصوصا بعد هزيمة «محمد عبد الكريم الخطابي» سنة 1925 أمام تحالف القوتين الاستعماريتين فرنسا و إسبانيا.

- **السياق الاستقلالي:** والذي ارتبط بطموح التحرر من قيود الاستعمار، والذي سيتم تجسيده من خلال «الحزب الوطني»، الذي سيخطو خطوة حاسمة بالانتقال من إحراج سلطات الحماية ببعض المطالب المتعلقة بالإصلاحات، إلى تقديم عريضة المطالبة بالاستقلال والديمقراطية في يناير 1944 إلى محمد الخامس، وإلى الإقامة العامة وقنصلي الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وسفير الإتحاد السوفيتي في الجزائر، ومنذ ذلك الوقت أصبح الحزب الوطني يحمل اسم حزب الاستقلال[15].

المسار الثاني: ارتبطت الممارسة الحزبية برغبة النخبة السياسية المغربية في الخروج من الوضعية الإصلاحية والاستقلالية، وذلك بهدف التأسيس لممارسة سياسية قائمة على أساس الرغبة في مشاركة المؤسسة الملكية في ممارسة السلطة. وقد تشكل هذا المسار من مجموعة من المراحل.

Scanné avec CamScanner

- **مرحلة الصراع:** امتدت هذه المرحلة من 1956 إلى 1973 وشملت فترتين:

★ الفترة الأولى، امتدت من 1956 إلى 1959 وتميزت بالصراع على تحديد طبيعة المنظومة الحزبية، حيث ظهر الصراع بين قوتين: قوة القصر وقوة حزب الاستقلال.

★ الفترة الثانية، امتدت من 1960 إلى 1973 وارتبطت برهانين، حيث تبلور في المشهد الحزبي المغربي من 1960 إلى 1965 الرهان الديمقراطي، لكن مع إعلان حالة الاستثناء في جوان 1965 سيتبلور سياق جديد، سيمتد حتى 1973 وهو الرهان الإيديولوجي الذي سيرتبط بولادة اليسار الجديد.

- **مرحلة التوافق:** تعتبر سنة 1973 سنة حاسمة في مسار النظام السياسي المغربي، فخلالها سيتم ترتيب البيت الداخلي على الصعيد السياسي، وستظهر نتيجة هذا الترتيب عام 1974 عبر تكريس النزعة الإصلاحية بشكل نهائي داخل أحزاب المعارضة، وكذلك عبر إضعاف الحركة الماركسية اللينينية المغربية، عبر اعتقال أغلب مناضليها. كما عرفت هذه الفترة التلاقي التاريخي الذي تم بين المؤسسة الملكية والأحزاب الإصلاحية، الأمر الذي سيساعد على خلق سياق جديد يرفض منطق المواجهة ويتبنى منطق التوافق باسم الإجماع الوطني على الوحدة الترابية والمتمثلة في استرجاع المغرب لأقاليم الصحراء الغربية.

- **مرحلة التناقضات:** إذا كانت الفترة من 1974 إلى 1980 قد عرفت تشكيل المشهد الحزبي المغربي على أساس التوافق، فإن الفترة ما بين 1981 و1990 عرفت عدة تناقضات انعكست مشاهدها اجتماعيا، بدءا بأحداث جوان 1981 ومرورا بأحداث 1984 وانتهاء بأحداث ديسمبر 1990، فانفجرت بذلك التناقضات داخل كل حزب، ففي أحزاب الأغلبية، انشطر التجمع الوطني للأحرار ليخرج منه الحزب الوطني الديمقراطي في جوان 1981، ولم تكن تناقضات أحزاب المعارضة أقل شأنا في هذه الفترة، حيث عرف الاتحاد الاشتراكي تطورات واستقالات وبروزا للمركزية النقابية، كما ظهرت تشكيلات يسارية جديدة كمنظمة العمل الديمقراطي ذات التوجه الماركسي اللينيني.

- **مرحلة التكتلات الحزبية:** امتدت هذه المرحلة من 1992 إلى 1998 حيث عرف المشهد الحزبي المغربي تسهيل عملية التناوب، عبر تولي أحزاب المعارضة لرئاسة الحكومة، في جو توافقي بين مختلف التيارات الحزبية، التي كانت السلطة القائمة ترغب فيها لاعتبارات تتعلق بمتغيرات دولية وإقليمية. حيث عرفت هذه المرحلة بناء التحالفات

Scanné avec CamScanner

بين الأحزاب وترسيخ المواقع بالنسبة لكل حزب. ونتج عن هذه التحالفات ظهور الكتلة الديمقراطية التي تجمع خمسة أحزاب هي: الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الوطني للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي. وفي المقابل أسست مجموعة من الأحزاب «الوفاق الوطني» وهي أحزاب ثلاثة: الاتحاد الدستوري والحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي. ولترسيم المواقع وضبط التوازن وجد قطب ثالث هو تيار الوسط الذي يجمع وسط اليمين ووسط اليسار ويجمع أساسا حزبي التجمع الوطني للأحرار والحركة الشعبية الوطنية.

رابعا: التنمية السياسية والممارسة الحزبية في المغرب:

إذا كانت أدبيات التنمية السياسية قد حددت وظيفة الحزب السياسي في النظام الديمقراطي الحديث، في السعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل الرغبة في المشاركة في ممارستها. فإن الحزب السياسي في التجربة السياسية المغربية لا يدخل ضمن هذا التصور، وذلك لأن طبيعة النظام السياسي المغربي القائم على أساس ملكية تنفيذية، لا يسمح للأحزاب بالوصول إلى ممارسة السلطة، تنفيذيا وتشريعيا، بل يكتفي بمنحها دور تمثيل وتنظيم المواطنين في إطار التصور المحدد لوظيفة الجمعيات.

ولعل هذا ما تبينه القوانين المنظمة للحريات العامة والمتعلقة بحق تأسيس الجمعيات، ففي جزئه الرابع الخاص بتأسيس الأحزاب والجمعيات ذات الصبغة السياسية نجد أن مفهوم الحزب في النظام السياسي المغربي مفهوم غامض، لا يرتبط بالفلسفة السياسية الحديثة المؤسسة للنظام الحزبي في التجارب الديمقراطية عبر العالم. وبالتالي عن أي نظام حزبي نتحدث، إذا كان التعامل مع الأحزاب باعتبارها جمعيات لا يمكنها أن تقوم بوظيفتها السياسية الممنوحة لها في الأنظمة الديمقراطية الحديثة؟

هذا ما يجعلنا نستنتج أن المنطق المعتمد في التعامل مع الأحزاب السياسية، يهدف إلى صياغة تعددية حزبية شكلية فاقدة لمعنى التعددية السياسية، التي تعتبر جوهر الممارسة الديمقراطية الحديثة، وهذا ما يتماشى وطبيعة النظام السياسي المغربي، القائم على أساس ملكية تنفيذة، لا تقبل أي تداول سلمي على السلطة، فجميع السلطات تحتكرها المؤسسة الملكية، ويفوض بعضها إلى الأحزاب على مستوى البرلمان والحكومة. وهذا ما يجعل من الأحزاب السياسية مجرد جمعيات لا تبحث عن تطبيق برنامجها السياسي أو تحويل المجتمع، حسب مشاريعها، بل تتنافس للتأثير على الحكم وخدمته لا الاستيلاء عليه[16].

Scanné avec CamScanner